A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/42/822
9 December 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والاربعون
البند ٨٣ من جدول الاعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيد سيد مُجْتَبى أراستو (جمهورية إيران الإسلامية)

أولا - مقدمة

١ - في الجلسة العامة الثالثة ، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، قررت الجمعية العامة ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون :

"الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية :

"(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة : تقرير الأمين العام ؛

"(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛

"(ج) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ؛

"(د) أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام ؛

"(هـ) برنامج متطوعي الأمم المتحدة"

وأن يحيله إلى اللجنة الثانية .

Digitized by UNOG Library

٢ - ونظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها من ٢٩ إلى ٣٤ و ٤٠ و ٤٥ المعقودة في ٦ و ٩ إلى ١١ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ويرد سرد للمناقشات العامة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/42/SR.29-34 و 40 و 45) . ويسترعى الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من ٣ إلى ٩ المعقودة في ٦ و ٨ إلى ١٠ تشرين الاول/أكتوبر (A/C.2/42/SR.3-9) .

٣ - وللنظر في هذا البند ، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

A/42/3 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفصل السادس ، الفرع باء (١)

A/42/136 مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "دراسة أنشطة وهياكل منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)" (JIU/REP/86/11)

A/42/178-S/18753 رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٧ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة ، يحيل طيها البلاغ الختامي والقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة الإسلامي الخامس ، المعقود في الكويت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧

A/42/293 رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لتايلند لدى الامم المتحدة ، يحيل طيها نص الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه رئيس وزراء تايلند في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ في الدورة الثالثة والاربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

---

(١) ستصدر بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٣ (A/42/3) .

Digitized by UNOG Library

A/42/354-
E/1987/110

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الالمانية لدى الامم المتحدة ، يحيل طيها الوثيقة المتعلقة بالقضاء على التخلف وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد التي اعتمدت في دورة اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو ، المعقودة في برلين في يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧

A/42/359-
E/1987/112

رسالة مؤرخة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الالمانية لدى الامم المتحدة يحيل فيها الوثيقة المعنونة "المساعدة المقدمة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية للبلدان النامية ولحركات التحرير الوطني في عام ١٩٨٦"

A/42/381-
E/1987/117

رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ وموجهة إلى الامين العام من ممثلي اسبانيا واستراليا وجمهورية المانيا الاتحادية وايسلندا وبلجيكا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية واليابان لدى الامم المتحدة ، يحيلون فيها الوثيقة المعنونة "المساهمات في الانشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة" .

A/42/411

رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٧ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة ، يحيل طيها إعلان وخطة عمل بيونغ يانغ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب المعتمدين في المؤتمر الوزاري الاستثنائي لبلدان حركة عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، المعقود في بيونغ يانغ ، في الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٧

A/42/417

رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ وموجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لساموا لدى الامم المتحدة ، يحيل فيها البلاغ الختامي للمحفل

Digitized by UNOG Library

الثامن عشر لمنطقة جنوب المحيط الهادئ ، المعقودة في آبيا في ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧

A/42/677 رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٧ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الامم المتحدة ، يحيل فيها إعلان فانكوفر بشأن التجارة العالمية ، وبيان أوكاناغان بشأن الجنوب الافريقي وبرنامج عمل أوكاناغان والبلاغ الصادر عن اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث ، المعقود في فانكوفر ، كندا ، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٧

(أ) الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة

A/42/207 و Corr.1 مذكرة من الامانة العامة عن البيانات الإحصائية الشاملة النهائية عن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ١٩٨٥

A/42/290 مذكرة من الامين العام يحيل بها تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التمثيل الميداني لمؤسسات منظومة الامم المتحدة : الهيكل والتنسيق"

A/42/326-E/1987/82 و Add.1-4 مذكرة من الامين العام عن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة

(ب) برنامج الامم المتحدة الإنمائي

E/1987/25 تقرير مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن اجتماعه التنظيمي لعام ١٩٨٧ وعن دورته الرابعة والثلاثين (٢)

---

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١٢ (E/1987/25) .

Digitized by UNOG Library

A/42/597/Rev.1	مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن أنشطة صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة

(ج) صندوق الامم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

E/1987/25	تقرير مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن اجتماعه التنظيمي لعام ١٩٨٧ وعن دورته الرابعة والثلاثين(٢)

(د) أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الامم المتحدة

E/1987/25	تقرير مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن اجتماعه التنظيمي لعام ١٩٨٧ وعن دورته الرابعة والثلاثين(٢)
A/42/110 و Add.1	مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية" (JIU/REP/86/10) وتعليقات الامين العام عليه
A/42/275-E/1987/76	تقرير الامين العام عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية
A/42/305	مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (JIU/REP/87/1)
A/42/387	مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ" (JIU/REP/87/2)

Digitized by UNOG Library

DP/1987/45 و Add.1 تقرير الامين العام عن أنشطة الامم المتحدة في ميدان التعاون التقني

(هـ) برنامج متطوعي الامم المتحدة

E/1987/25 تقرير مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن اجتماعه التنظيمي لعام ١٩٨٧ ودورته الرابعة والثلاثين (٢)

٤ - وفي الجلسة ٢٩ ، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى ببيان استهلالي كل من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ومدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي ووكيل الامين العام للتعاون التقني من أجل التنمية (انظر A/C.2/42/SR.20) .

٥ - وفي الجلسة ٣٤ ، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ببيان (انظر A/C.2/42/SR.34) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشاريع القرارات A/C.2/42/L.58 و L.59 و L.92

٦ - في الجلسة ٤٠ ، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام ممثل كندا ، نيابة عن الدانمرك وكندا وهولندا ، بعرض مشروع قرار (A/C.2/42/L.58) معنون "الانشطة التنفيذية من أجل التنمية" ، وفيما يلي نصه :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ والمتعلق بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة ،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ المتعلق بقدرة جهاز الامم المتحدة الانمائي ،

Digitized by UNOG Library

"وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٢٠١/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ و ١٧١/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ و١٧١/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، المتعلقة بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

"وإذ تعترف بأن الزيادة الحقيقية في تدفق الموارد التساهلية من البلدان المتقدمة النمو ، سواء عن طريق المعونة الثنائية المباشرة أو عن طريق المنظمات المتعددة الاطراف ، على أساس مضمون ومستمر ويمكن التنبؤ به ، هي أمر هام بالنسبة لتنمية البلدان النامية ،

"وإذ تؤكد من جديد أن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يجب أن يمثل بعدا هاما للانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على النحو الوارد في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٣] ، التي أقرتها الجمعية العامة في القرار ١٣٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، هي أداة بالغة الاهمية في هذا الصدد ، وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الخامسة[٤] ،

"وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تدعمها منظومة الامم المتحدة يتم الاضطلاع بها بناء على طلب البلدان النامية ، وفقا للاولويات الانمائية التي تحددها تلك البلدان ،

---

(٣) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس آيرس ، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A/78.II.A.11 و Corrigendum) ، الفصل الاول .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39 و Corr.1) .

Digitized by UNOG Library

"وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٦/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي دعت فيه ، في جملة أمور ، مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ورئيس البنك الدولي أن يدرسا إمكانيات زيادة التعاون بين المؤسستين ،

"وإذ تلاحظ مع القلق أوجه النقص التي أبلغ عنها الامين العام[٥] ، فيما يتعلق باضطلاع لجنة التنسيق الادارية ، عن طريق لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية ، بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بوصفها المحفل المناسب لقيام هيئات منظومة الامم المتحدة ، بالنظر في المسائل الرئيسية المتعلقة بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية بما في ذلك تنسيقها ،

"واذ تؤمن بأن الاتساق والتنسيق سيزيدان زيادة كبيرة ، اذا أُتيح للمنسقين المقيمين للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، التي تقوم بها منظومة الامم المتحدة ، الاضطلاع بمهامهم ومسؤولياتهم على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ الذي أعيد تأكيده في القرار ١٧١/٤١ ،

"واذ ترى ضرورة مشاركة البلدان النامية في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية وفقا لقدراتها ، مع احتمال أن تتحول بعض البلدان من جهات مستفيدة من المساعدة التقنية التقليدية الى جهات تضطلع بالتنمية في بلدان نامية أخرى ،

"واذ تحيط علما بتقارير لجنة التفتيش المشتركة عن التعاون التقني فيما بين برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجان الاقليمية[٦] ،

"واذ تحيط علما أيضا بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التمثيل الميداني لهيئات منظومة الامم المتحدة : الهيكل والتنسيق"[٧] ،

---

(٥) A/42/232-E/1987/68 ، الفقرة ٥٩ .

(٦) انظر A/42/110 و A/42/305 .

(٧) انظر A/42/424 .

Digitized by UNOG Library

"١ - تعرب عن تقديرها للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، لاطلاعه ، وفقا لاحكام القرار ١٧١/٤١ وبدعم من الموارد الخارجة عن الميزانية ، بدراسات افرادية بشأن سير الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، التي تقوم بها منظومة الامم المتحدة ؛

"٢ - ترحب بالتقرير المتعلق بنتائج الدراسات الافرادية[٨] ، وتعرب عن اهتمامها بما خلص اليه من نتائج وتوصيات ؛

"٣ - تدعو مجالس ادارات مؤسسات جهاز الامم المتحدة الانمائي الى مناقشة نتائج وتوصيات التقرير بصورة تفصيلية ، وتقديم تقرير عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ؛

"٤ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أن يقترح على الجمعية العامة في دورتها ٤٣ ، استنادا الى استعراض دقيق للآراء المعرب عنها ، تدابير تتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ؛

"٥ - تحيط علما مع التقدير بما قدمته بعض مؤسسات منظومة الامم المتحدة من تعليقات ردا على عناصر من القرار ١٧١/٤١[٩] ؛

"٦ - تؤكد أهمية برامج الامم المتحدة للتعاون التقني بوصفها وسائل لتعزيز تنمية الموارد البشرية والهياكل المؤسسية التي تعزز قدرة البلدان على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشاريع الانمائية وفقا لما تصبو اليه ؛

"٧ - ترى ضرورة إيلاء الاولوية للتشديد على التعجيل بتنمية الموارد البشرية والهياكل المؤسسية في أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض وأكبر الاحتياجات في هذه المجالات ، عن طريق جملة أمور منها زيادة مشاركة الامم المتحدة في برامج الانعاش الاقتصادي والتنمية لافريقيا ؛

---

(٨) A/42/326-E/1987/82/Add.1 ، المرفق .

(٩) A/42/326-E/1987/82/Add.2 ، المرفق و Add.4 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

"٨ - تسلم بالدور الهام الذي ينبغي أن يقوم به برنامج الامم المتحدة الانمائي داخل الجهاز الانمائي للامم المتحدة ، في مساعدة الحكومات على تحديد احتياجاتها من المساعدة التقنية ، وتعيد تأكيد دور برنامج الامم المتحدة الانمائي بوصفه وكالة التمويل المركزي لبرامج الامم المتحدة للتعاون التقني ، وتحث الحكومات على أخذ هذا الدور في الاعتبار التام ؛

"٩ - ترجو من المدير العام أن يستعرض تنفيذ مفهوم التمويل المركزي للمساعدة التقنية ويقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين تقريرا عن القيود في هذا الشأن ؛

"١٠ - تدعو الى زيادة تدفق الموارد التساهلية زيادة كبيرة من مجموعة أوسع من البلدان القادرة على توفير هذه الموارد للانشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ؛

"١١ - تحيط علما مع القلق بالملاحظة الواردة في تقرير المدير العام (١٠) التي تفيد بأن البرامج القطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وعملية البرمجة القطرية بشكلها الحالي لا تستخدم بوصفها اطارا مرجعيا للانشطة التنفيذية التي تضطلع بها وتمولها مؤسسات منظومة الامم المتحدة من مواردها الخاصة أو من مصادر أخرى ؛

"١٢ - ترجو من المدير العام ومدير البرنامج في برنامج الامم المتحدة الانمائي أن يقوما معا ، لدى سعيهم الى تحسين اتساق الاجراءات وتحقيق التكامل الفعال للبرامج على الصعيد القطري ، بدراسة المجال الواقعي لعملية برمجة مشتركة ، ويحددا ، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المناسبة الاخرى في جهاز الامم المتحدة الانمائي أكثر الوكالات والموارد ملاءمة لتطبيق هذا النهج ، وأن يعرضا العناصر الرئيسية لهذه العملية ، وعلاقتها بعملية البرمجة القطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وطريقة مشاركة الوكالات المتخصصة ، وترجو من المدير العام أن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ؛

---

(١٠) A/42/326-E/1987/82/Add.1 ، المرفق ، الفقرة ٢١ .

Digitized by UNOG Library

"١٣ - تعيد تأكيد أهمية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مراقبة وتعزيز تنسيق الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، وترى أنه يمكن أن تجري لجنة المجلس الخاصة المعنية باجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، مناقشة مفيدة لزيادة تعزيز هذه الوظيفة ؛

"١٤ - ترحب بانشطة البرمجة المشتركة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، بوصفها مساهمة قد يكون لها شانها في تحسين الاتساق والتنسيق ، وترجو من المدير العام ومن الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، وهي منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية وبرنامج الاغذية العالمي ، أن يبلغوا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ولجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها عن طبيعة ومجال أنشطة البرمجة المشتركة ويعلقوا على جدوى ومجال التعاون الممكن في المقر بشأن المسائل الموضوعية ، وتتطلع الى تلقي تقرير من المدير العام عن آراء أعضاء الفريق بشأن مزايا ومساوئ تنفيذ خدمة ميدانية موحدة لمؤسسات الامم المتحدة ؛ وترى أنه يمكن أن يناقش مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي هذا الموضوع بالتفصيل مناقشة مفيدة ؛ وترجو من المدير العام أن يعلق ، بالتشاور الوثيق مع مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، على امكانية تطبيق نهج الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، على نطاق أوسع ؛

"١٥ - ترجو من الامين العام أن يتخذ تدابير ويقترح عند الاقتضاء ، تشريعات جديدة لتحسين فعالية لجنة التنسيق الادارية ولجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) من حيث علاقتها بالانشطة التنفيذية للمنظومة ؛ ويقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ؛

"١٦ - تحث بقوة الحكومات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة على الاستفادة ، حسب احتياجاتها ، من خدمات المنسقين المقيمين المتوخاة في القرارين ١٩٧/٣٢ و ١٧١/٤١ ؛ وترجو من الحكومات والمؤسسات أن تلتمس لدى النظر في مقترحات المشاريع ، آراء المنسق المقيم ؛

Digitized by UNOG Library

"١٧ - ترجو من المدير العام أن يعد ، بالتعاون الوثيق مع مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، اتفاقا مشتركا بين الوكالات يحدد طرائق تمكين المنسقين المقيمين من القيام بدورهم القيادي وتأدية مهامهم ، لتنظر فيه لجنة التنسيق الادارية ، ويقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ؛

"١٨ - ترجو أيضا من المدير العام ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي أن يقيما الموارد اللازمة للمنسقين المقيمين للاضطلاع بمسؤولياتهم المتزايدة خاصة فيما يتعلق بالانشطة التي لا تتصل بصورة مباشرة بالانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ؛

"١٩ - تؤكد الحاجة المُلِحّة الى زيادة المشتريات من البلدان النامية ومن المصادر المستخدمة حاليا استخداما ناقصا ، وترى أن قاعدة البيانات التي يقوم على أساسها تقييم الاتجاهات السائدة في مجال المشتريات على نطاق المنظومة في حاجة الى تحسين كبير ، وترجو من المدير العام أن يضع ، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية في منظومة الامم المتحدة ، مقترحات لتوحيد الممارسات المتبعة داخل منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بتجميع المعلومات الخاصة بالمشتريات المتصلة بالانشطة التنفيذية بما في ذلك المعلومات الخاصة بمصادر الحصول عل الخبراء والإبلاغ عن هذه المعلومات وتقديم تقرير عنها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتدريب والمعدات ، الذي يقوم في هذه الحالة بتوصية مجالس إدارة مؤسسات المنظومة باعتماد ممارسات موحدة للإبلاغ ، حسب الاقتضاء ؛

"٢٠ - تكرر تأكيد الاهمية المعلقة على إدماج المرأة في البرامج الإنمائية للامم المتحدة بوصفها مستفيدة من البرامج ومشاركة في تنفيذها ، وتطلب الى مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يكثف الجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة كخبيرة ومستشارة ، وتدعو مجالس إدارة مؤسسات جهاز الامم المتحدة الإنمائي الى إصدار التعليمات الى أمنائهم لمضاعفة تلك الجهود ، وترجو من المدير العام أن يقدم تقريرا عن الخطوات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة المشاركة في الانشطة التنفيذية من أجل تشجيع مشاركة المرأة في التنمية ؛

Digitized by UNOG Library

"٢١ - تكرر طلبها من مجالس إدارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة إيلاء عناية خاصة لضرورة ترشيد التمثيل الميداني ، وتدعوها الى القيام ، بالتشاور مع الحكومات المضيفة المعنية ، باستعراض الحاجة الى جميع المكاتب الميدانية القائمة والنظر في جدوى تجميع المكاتب الميدانية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في مواقع موحدة ، وضمان عدم إنشاء مكاتب ميدانية جديدة إلّا إذا تعذر توفير الخدمات اللازمة بأية طريقة أخرى ، وترجو من الامين العام أن يقدم تقريرا سنويا عن التطورات في مجال التمثيل الميداني لمؤسسات منظومة الامم المتحدة ؛

"٢٢ - ترجو من الامين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الاستعراض الذي تقوم به المنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ومكتب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لنمط مكاتبهم الميدانية وتدعو المؤسسات الاخرى من منظومة الامم المتحدة الى المشاركة في هذا الاستعراض ؛

"٢٣ - تحيط علما بزيادة القروض المقدمة من البنك الدولي لاغراض المساعدة التقنية ، وما يترتب على ذلك من حاجة الى إجراء تنسيق وثيق بين البنك ومؤسسات منظومة الامم المتحدة التي تقدم المنح لاغراض التعاون التقني ، وترجو لذلك من مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يقدم الى مجلس الإدارة تقريرا عن إطار ملائم للتعاون مع البنك الدولي يتضمن معالجة الاحتياجات من المساعدة التقنية في سياق اجتماعات الافرقة الاستشارية ومؤتمرات الموائد المستديرة ؛

"٢٤ - تؤيد مفهوم التنمية المتواصلة الذي أوضحته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية[(١١)] بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الإنمائية للانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ،وتدعو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة الى استعراض السياسات والبرامج والممارسات الداخلية والنظر فيها لتعزيز قدرة المنظمات على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية في هذا الصدد ؛

---

(١١) A/42/427 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

"٢٥ - تعيد تأكيد الدور الذي توخاه القرار ١٩٧/٣٢ للجان الاقليمية في مجال الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة بوصفها مشاركة في إعداد البرامج المشتركة بين البلدان ، حسب الاقتضاء ، وبوصفها وكالات منفذة في الظروف المحددة" .

٧ - في الجلسة ٤٠ ، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام ممثل غواتيمالا ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، بعرض مشروع قرار (A/C.2/42/L.59) معنون "الانشطة التنفيذية من أجل التنمية" ، وفيما يلي نصه :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

"وإذ تشير إلى قراريها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، و ١٧١/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

"وإذ تؤكد من جديد الدور الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفهما محفلين لتوجيه السياسات وتنسيق جميع جوانب الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ، وضرورة تعزيز قدرة هذين الجهازين على تنفيذ المهام الموكولة إليهما في هذه الميادين ،

"وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية تُنفذ لصالح البلدان النامية بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الخاصة المتعلقة بالتنمية ،

Digitized by UNOG Library

"وإذ تؤكد في هذا الصدد أن منظومة الامم المتحدة ينبغي أن تواصل التنفيذ الكامل لتوافق الآراء لعام ١٩٧٠ الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ،

"وإذ تؤكد أيضا ضرورة إبقاء هياكل مؤسسات منظومة الامم المتحدة وطريقة عملها فيما يتعلق بانشطتها التنفيذية قيد الاستعراض الدوري بغية كفالة تشغيلها الفعال واستجابتها الفعالة لاحتياجات وأولويات البلدان النامية ،

"وإذ تشدد على الحاجة الملحّة إلى تعزيز التعاون المتعدد الاطراف من أجل التنمية من خلال جملة أمور منها زيادة التبرعات للانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ،

"وإذ تؤكد على الحاجة إلى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية بدرجة كبيرة ومتواصلة وحقيقية ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لعدم الوفاء بأهداف المساعدة الانمائية الرسمية التي نصت عليها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث[١٢] ولعدم بلوغ مستوى التبرعات المستهدف لبرامج الامم المتحدة الانمائية ،

"وإذ تعرب عن القلق للانخفاض المطرد في نسبة المساعدة المقدمة في شكل منح من مجموع المساعدة الانمائية الرسمية ،

"وإذ تؤكد من جديد المسؤولية الخالصة لحكومات البلدان النامية في تحديد توزيع الموارد على أساس خططها الانمائية الوطنية وأولوياتها وأهدافها ،

---

(١٢) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

"وإذ تؤكد من جديد أن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ينبغي أن يشكل بعدا هاما للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها الخامسة[١٣] ،

"وإذ تدرك أن الحكومات المستفيدة هي التي ينبغي أن تحدد الدور الخاص للمنسقين المقيمين للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، وذلك بناء على أولوياتها وأهدافها واحتياجاتها ،

"وإذ تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ،

"وإذ تدرك المشاكل الحادة للبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية واحتياجاتها الخاصة من أجل التنمية بغية التغلب على ما تعانيه من صعوبات اقتصادية ،

"وإذ تضع في اعتبارها أن نصيب البلدان النامية من المشتريات من المعدات والخدمات في انخفاض ،

"وإذ تعرب عن القلق لان الاجراءات المعقدة التي تتبعها منظومة الامم المتحدة في ميدان الانشطة التنفيذية من أجل التنمية تفيد عبئا إداريا على الحكومات وتعمل على الحد من مساهمتها الفعالة في أنشطة الامم المتحدة التنفيذية ، وإذ تدرك في هذا الصدد الحاجة الملحة إلى أن توفر منظومة الامم المتحدة اجراءات منسقة ومرنة ومبسطة لوضع البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها ودعمها بهدف تكييفها وفقا لاحتياجات وممارسات البلدان المستفيدة ،

"وإذ تعرب عن القلق أيضا لتأخر وكالات الامم المتحدة في تنفيذ مدخلات المشاريع ،

---

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39 و Corr.1) .

Digitized by UNOG Library

"وإذ تدرك أن جزءا كبيرا من موارد العالم المادية والبشرية ، لا يزال موجها نحو الاسلحة مما له من أثر ضار على الامن الدولي والتعاون الثنائي والمتعدد الاطراف ، بما في ذلك الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ،

"١ - تحيط علما بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، بما في ذلك نتائج الدراسات الافرادية بشأن سير الانشطة التنفيذية التي يجري تنفيذها وفقا للفقرة ٢٢ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٧١/٤١ (١٤) ؛

"٢ - تؤكد من جديد أن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة وخاصة أنشطة برنامج الامم المتحدة الإنمائي إنما تهدف الى الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها حسبما تقررها هذه البلدان ، ولا يمكن بالتالي أن تخضع لاعتبارات أخرى غير هذه الاحتياجات والاولويات ولا أن تقتصر بداهة على قطاعات أنشطة معيَّنة ؛

"٣ - ترجو من المدير العام مواصلة القيام بالمهام التي أنيطت به في القرار ١٧١/٤١ ؛

"٤ - ترجو من وكالات التمويل التابعة للامم المتحدة ضمان توجيه المساعدات المقدمة في شكل منح عن طريق وكالات الامم المتحدة أو الحكومات التي تقوم بدور الوكالات المنفذة ، وتجنب تحويل المنح الى قروض ودون فرض شروط ؛

"٥ - تؤكد أن تحقيق زيادة كبيرة وحقيقية في تدفق الموارد التساهلية ، وخاصة المنح من البلدان المتقدمة الرئيسية بشكل مستمر وثابت وقابل للتنبؤ ، هو أمر مهم بالنسبة لعملية التنمية في البلدان النامية ؛

"٦ - تعتبر أن عملية تقييم أداء الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن تراعي العوامل التالية :

---

(١٤) A/42/326-E/1987/82 و Add.1-2 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

"(أ) تتحمل البلدان النامية المسؤولية الاساسية عن تنسيق الانشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد الوطني وفي ذلك الصدد ، ينبغي أن يتمثل الدور الرئيسي لمنظومة الامم المتحدة في تعزيز وتقوية قدرات البلدان النامية على تنسيق التعاون والمساعدة الدوليين وفقا لاولوياتها واحتياجاتها ؛

"(ب) ينبغي جعل اجراءات البرمجة المتعلقة بما تقوم به منظومة الامم المتحدة من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية ، ولاسيما اجراءات برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، أكثر مرونة لتكييفها وفق ممارسات وأهداف البلدان النامية وتمكين هذه البلدان ، حين تقرر ذلك ، من توزيع المساعدة والتعاون الخارجيين في سياق نهج قطاعي بدلا من توزيعها على أساس كل مشروع على حدة ؛

"(ج) ان منظومة الامم المتحدة بحاجة الى تطوير وتعزيز طاقتها في مجال التحليل القطاعي وتحديد البرنامج الشامل على مستوى الميدان ؛

"(د) يجب أن يكفل جميع المانحين الثنائيين والمتعددي الاطراف اتساق وبساطة قواعدهم واجراءاتهم المتعلقة بصرف الاموال لكي تستجيب قدر الامكان للاحوال السائدة في البلدان النامية ، وذلك لتيسير مهمة هذه البلدان في مجال تنسيق برامجها المتعلقة بالانشطة التنفيذية بطريقة متكاملة ؛

"(هـ) ينبغي أن يتلقى المنسق المقيم الدعم اللازم لانشطته من منظومة الامم المتحدة ، بغية رفع كفاءة وفعّالية الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في الميدان الى الحد الاقصى ، على أساس احتياجات البلدان النامية وأولوياتها وأهدافها ؛

"(و) وهناك حاجة الى زيادة القدرة الاستشارية للمنسق المقيم والمكاتب الميدانية التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، بالتشاور مع الحكومات المستفيدة المعنية ، وذلك عن طريق جملة أمور منها ، زيادة التنسيق والدعم التقني فيما بين وكالات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ؛

"٧ - ترجو من المدير العام أن يقدم ، بالتشاور مع لجنة التنسيق الادارية ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى لعام

Digitized by UNOG Library

١٩٨٨ معلومات وتوصيات تفصيلية بشأن ترشيد المكاتب الميدانية التابعة لمنظومة الامم المتحدة وشبكة المنسقين المقيمين ؛

"٨ - ترجو أيضا من المدير العام أن يشير في تقريره السنوي الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين الى التدابير المتخذة لتحقيق قدر أكبر من اللامركزية في الانشطة على مستوى الميدان ، وذلك بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الامم المتحدة ، ومراعاة هذا القرار .

"٩ - ترجو من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يدرس بالتفصيل التدابير التي يمكن اتخاذها لتأمين مزيد من المرونة والبساطة والتناسق في اجراءات إعداد البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها ، لتكييفها وفق احتياجات البلدان النامية وأولوياتها ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٨ ؛

"١٠ - ترجو أيضا من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يتناول مسألة نوعية الخبرة الفنية التي توفرها المنظومة وتسليم مدخلات المشاريع في الوقت المناسب ؛

"١١ - ترجو من جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة المعنية أن تقدم الدعم المالي الكافي لانشطة وحدة خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات التابعة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، لتمكينها من توفير معلومات أشمل عن أنشطة مشتريات منظومة الامم المتحدة ؛

"١٢ - ترجو من المدير العام أن يقوم ، متشاورا مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالات المنفذة المختصة الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، باعداد تدابير مبتكرة وعملية وفعّالة لزيادة المشتريات من البلدان النامية زيادة كبيرة ، مع ايلاء الاولوية للسلع والخدمات المناسبة المتوفرة محليا واقليميا ، في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، وعرضها على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وترجو من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يكثف جهوده في هذا الصدد ؛

Digitized by UNOG Library

"١٣ - ترجو من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، أن يعرض ، عند الطلب ، على الحكومات التي تختار التنفيذ الحكومي للمشاريع ، ولكنها لا تعتبر نفسها في مركز يمكنها من التنفيذ الكامل للمشاريع بنفسها ، استخدام مكاتبه الميدانية من أجل الدعم الاداري الذي يقدمه هو فضلا عن الوكالات ، وفي هذا الصدد ، ترجو من البرنامج الانمائي أن يستعمل المرونة في تطبيق معايير استخدام التنفيذ الحكومي ، وأن يستعرض اجراءات تقديم التقارير بغية تبسيط هذه الاجراءات ؛

"١٤ - ترجو من وكالات التمويل التابعة للامم المتحدة وخاصة برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن تتبع اجراءات صارمة مع التركيز على الخبرة التقنية المحققة والدعم التقني المضمون ، وذلك عند اختيار الوكالات المنفذة التي يتعين اقتراحها على البلدان المستفيدة ؛

"١٥ - تدعو مجالس ادارة وكالات التمويل المناسبة التابعة لمنظومة الامم المتحدة الى استعراض الاجراء المتعلق بنسبة الـ ١٣ في المائة من تكاليف الدعم التي ترد الى وكالات الامم المتحدة من أجل تنفيذ المشاريع ، بغية تحقيق تنافس مفيد فيما بين الوكالات ، وتخفيض تكاليف المشاريع وضمان الدعم التقني ، وتقديم نتائج هذا الاستعراض الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

"١٦ - ترجو من برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يقدم الى جميع المكاتب الميدانية معلومات عن البرامج التي تنطوي على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتي تقدمها مختلف البلدان النامية ؛

"١٧ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين" .

٨ - في الجلسة ٤٥ ، المعقودة في ٤ كانون الاول/ديسمبر ، قام نائب رئيس اللجنة ، السيد هنريكوس غاجنتان (هولندا) ، بتقديم مشروع قرار (A/C.2/42/L.92) بناء على مشاورات غير رسمية جرت حول مشروعي القرارين A/C.2/42/L.58 و A/C.2/42/L.59 .

Digitized by UNOG Library

٩ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/42/L.91 ، دون تصويت (انظر الفقرة ١٢) .

١٠- وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيان ممثلا الولايات المتحدة الامريكية ، وكندا . وأدلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ببيان أيضا (انظر A/C.2/42/SR.45) .

١١- في ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/42/L.92 قام مقدمو مشروعي القرارين A/C.2/42/L.58 و A/C.2/42/L.59 بسحبهما .

جيم - مشروع مقرر بشأن التقارير المقدمة في إطار البند ٨٣

١٢- في الجلسة ٤٥ ، المعقودة في ٤ كانون الاول/ديسمبر ، قررت اللجنة ، بناء على اقتراح رئيسها ، أن توصي الجمعية بأن تحيط علما بالتقارير المقدمة في إطار البند ٨٣ والتي لا يغطيها أي قرار معين اتخذته اللجنة (انظر الفقرة ١٣) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٣- توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ المتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ المتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

Digitized by UNOG Library

وإذ تشير أيضا الى قراريها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، و ١٧١/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ المتعلق بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

وإذ تشير كذلك الى قرارها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ المتعلق بقدرة جهاز الامم المتحدة الإنمائي ،

وإذ تؤكد من جديد أن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية تنفذ لصالح البلدان النامية ، بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الخاصة المتعلقة بالتنمية ،

وإذ تؤكد على ضرورة إبقاء هياكل مؤسسات منظومة الامم المتحدة وطريقة عملها فيما يتعلق بأنشطتها التنفيذية قيد الاستعراض الدوري بغية ضمان كفاءتها واستجابتها لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها ،

وإذ يساورها بالغ القلق لعدم الوفاء بالاهداف المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي نصت عليها الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث[١٥] ، وإذ تؤكد الحاجة العاجلة الى تعزيز التعاون المتعدد الاطراف من أجل التنمية بأمور منها زيادة التبرعات للانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة زيادة الموارد المخصصة للانشطة التنفيذية من أجل التنمية زيادة كبيرة ، ومتواصلة وقابلة للتنبؤ وحقيقية ، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للتنمية في البلدان النامية ، لاسيما أقل البلدان نموا ،

وإذ تؤكد كذلك على الحاجة الى زيادة نسبة المنح في المساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة ،

---

(١٥) القرار ٣٦/٣٥ ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

وإذ ترى أن على جميع البلدان أن تواصل جهودها للمشاركة في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية وفقا لقدراتها المالية والإنمائية ،

وإذ تؤكد من جديد أن من الواجب ، على الصعيد الوطني ، أن يكون تخصيص الموارد للانشطة التنفيذية قائما على أساس الخطط والاولويات والاهداف الإنمائية الوطنية للبلدان المتلقية ، بحيث تتمشى معها المساعدات التي تقدمها اليها منظومة الامم المتحدة ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أنه ينبغي للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية أن يشكل بعدا هاما للانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على النحو المفهوم في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[١٦] وحسبما أقرته الجمعية العامة في القرار ١٤٣/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، أداة ذات أهمية في هذا الصدد ، وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الخامسة[١٧] ،

وإذ تكرر القول بأن أنشطة المنسقين المقيمين المبذولة لاداء دورهم في الانشطة التنفيذية ، كما حدده قرارا الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ و ١٧١/٤١ ، تختلف باختلاف الحاجات والاولويات الإنمائية التي تحددها البلدان المتلقية ،

وإذ تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لاقل البلدان النامية ،

وإذ تدرك المشاكل الحادة للبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية واحتياجاتها الخاصة من أجل التنمية للتغلب على صعوباتها الاقتصادية ،

---

(١٦) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس آيرس ، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78/II.A.II والتصويب) .

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39 و Corr.1) .

Digitized by UNOG Library

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما ذُكر من أن نصيب البلدان النامية من المعدات والخدمات المشتراة للانشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة آخذ في الانخفاض (١٨) ،

وإذ تشدد على الحاجة العاجلة الى إجراءات منسقة ومرنة ومبسطة للانشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، بغية تحسين الاستجابة لحاجات البلدان النامية ، لاسيما تخفيف العبء الإداري عن الحكومات وتيسير مشاركتها في هذه الانشطة ،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أوجه النقص التي أبلغ عنها الامين العام (١٩) ، فيما يتعلق باضطلاع لجنة التنسيق الإدارية ، عن طريق لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) بالمسؤوليات المقررة لها بوصفها المحفل المناسب لقيام مؤسسات منظومة الامم المتحدة بالنظر في المسائل الرئيسية المتعلقة بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، ولاسيما تنسيقها ،

وإذ تلاحظ مع التقدير أهمية المساهمة التي قدمتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ،

وإذ تدرك أن جزءا كبيرا من موارد العالم البشرية ، فضلا عن موارده المادية ، محولا نحو التسلح ، مما له أثر ضار بالامن الدولي وبالتعاون الثنائي والمتعدد الاطراف ، بما في ذلك الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ،

---

(١٨) انظر A/42/326/Add.3 ، المرفق ، الفقرة ٢٥ .

(١٩) A/42/232-E/1987/68 ، الفقرة ٥٩ .

Digitized by UNOG Library

أولا

تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
في نتائج الدراسات الإفرادية بشأن الانشطة التنفيذية
وإجراءات المتابعة

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة[٢٠] ، وبنتائج الدراسات الإفرادية بشأن أداء الانشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة[٢١] والتي يجري تنفيذها وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧١/٤١ ؛

٢ - تدعو مجالس إدارات مؤسسات جهاز الامم المتحدة الإنمائي الى مناقشة نتائج وتوصيات التقرير الخاص بنتائج الدراسات الإفرادية ، مناقشة تفصيلية[٢٢] ، في دوراتها القادمة ، وتقديم آرائها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٣ - ترحب بعزم الامين العام المعلن على تنظيم مناقشة غير رسمية ، في أوائل عام ١٩٨٨ ، لنتائج التقرير ، تشترك فيها الوفود ، وواضعو التقرير ، وبرامج ووكالات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة ؛

٤ - ترجو من المدير العام أن يواصل القيام بالمهام التي أنيطت به في قرار الجمعية العامة ١٧١/٤١ ، وأن يواصل أيضا ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، ضمان القيادة الفعالة من منظومة الامم المتحدة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وفي ممارسة التنسيق الشامل داخل المنظومة لكفالة نهج متعدد التخصصات لمشاكل التنمية على نطاق المنظومة ؛

---

(٢٠) A/42/326-E/1987/82 ، المرفق و Add.3 ، المرفق .

(٢١) A/42/326-E/1987/82/Add.1 ، المرفق .

(٢٢) المرجع نفسه ، الفرع 'ثامنا' .

Digitized by UNOG Library

٥ - تحيط علما بالتعليقات التي قدمتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة استجابة لعناصر القرار ١٧١/٤١ (٢٣) ،

ثانيا

الاولويات والموارد والاعتبارات التوجيهية للانشطة التنفيذية من أجل التنمية

٦ - تؤكد من جديد أن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية تنفذ بناء على طلب البلدان النامية وتهدف الى الاستجابة حصرا للاحتياجات والاولويات الإنمائية التي تحددها هذه البلدان ؛

٧ - تؤكد من جديد الدور الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفهما محفلين لتوجيه السياسات بوجه عام وتنسيق الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية وتشدد على ضرورة زيادة تعزيز وظائف المجلس التنسيقية في هذا الصدد ؛

٨ - تؤكد على ما للانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أهمية في مجال تعزيز قدرات البلدان المستفيدة على تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية وفقا لغاياتها وأغراضها وتسلم بالدور الهام الذي يقوم به الجهاز الإنمائي للامم المتحدة ، وبصفة خاصة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، في مساعدة الحكومات المتلقية ، بناء على طلبها ، في تحديد احتياجاتها من التعاون التقني وتلبية هذه الاحتياجات ، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية ، وبناء المؤسسات ، ونقل التكنولوجيا ، حسبما تحدده هذه البلدان ؛

٩ - تدعو الامين العام ، بوصفه رئيس لجنة التنسيق الادارية ، أن يقدم الى الجمعية العامة ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن تنفيذ اللجنة لمقررها المؤرخ في تشرين الاول/اكتوبر من أجل تحسين أداء وفعالية آلياتها الفرعية المعنية بالانشطة التنفيذية ، وعن اتخاذ مزيد من

---

(٢٣) A/42/326-E/1987/82/Add.2 ، المرفق و Add.4 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

التدابير لتحسين الاداء في مجال التعاون فيما بين الوكالات في هذا الصدد ، ولاسيما من خلال استعراض لاعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) ؛

١٠ - تؤكد أن تحقيق زيادة كبيرة وحقيقية في تدفق الموارد التساهلية ، وخاصة المنح ، بشكل مستمر وثابت وقابل للتنبؤ ، هو أمر مهم بالنسبة لعملية التنمية في البلدان النامية ، وتدعو الى زيادة التبرعات من مجموعة أوسع من البلدان لتوفير هذه الموارد ؛

١١ - تؤكد من جديد على التمويل المركزي وعلى الدور التنسيقي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في مجال التعاون التقني في نطاق منظومة الامم المتحدة ، وطبقا لتوافق الآراء في عام ١٩٧٠ (٢٤) وقرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، و ٨١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وتوصي الهيئات الحكومية الدولية المعنية بأنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ، على الوجه الاكمل ، ضرورة الحفاظ على هذا الدور لدى النظر في ترتيبات تمويلية جديدة لانشطة التعاون التقني ، وترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تحليلا للقضايا المتعلقة بتنفيذ مفهوم التمويل المركزي ؛

١٢ - تؤكد ضرورة أن يسترشد أداء الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ، في جملة أمور ، بالاعتبارات التالية ، مع مراعاة الاحتياجات والاولويات والسياسات الإنمائية الخاصة بالبلدان المستفيدة :

(أ) تتحمل البلدان النامية المسؤولية الاساسية عن تنسيق الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد الوطني . وينبغي أن يتمثل الدور الرئيسي لمنظومة الامم المتحدة في تعزيز

---

(٢٤) القرار ٢٦٨٨ (د - ٢٥) ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

وتقوية قدرات البلدان النامية على التنسيق بين التعاون والمساعدة الدولية ، في هذا الصدد ، طبقا لأولوياتها واحتياجاتها ؛

(ب) ينبغي جعل إجراءات البرمجة المتعلقة بما تقوم به منظومة الامم المتحدة من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية ، أكثر مرونة في إطار المبادئ المتبعة للمساءلة بحيث تتفق مع سياسات وإجراءات وأهداف البلدان المستفيدة بغية إتاحة المجال لتخصيص المساعدة والتعاون الخارجيين في سياق نهج برنامجي بدلا من توزيعها إما على أساس كل مشروع على حدة أو على أساس قطاعي ؛ وهذا سيمكّن هذه البلدان أيضا من إدارة برامجها واستغلال الروابط الفنية فيما بين المشاريع والقطاعات وأن يكون لها نهج متسق ومتكامل ؛

(ج) ينبغي أن تحسّن منظومة الامم المتحدة قدرتها ، على الصعيد الميداني ، على الاستجابة لطلبات البلدان النامية للحصول على المشورة فيما يتعلّق بقضايا التنمية من خلال جملة أمور منها تعزيز قدرتها وأدائها في مجال إسداء المشورة المتكاملة على الصعيدين القطاعي والمتعدد القطاعات ، الى الحكومات بناء على طلبها من خلال جملة أمور منها زيادة التنسيق بين مؤسسات المنظومة وتحسين الدعم التقني ؛

(د) تسهيل مهمة البلدان النامية فيما يتعلق بتنسيق التعاون والمساعدة في مجال التنمية ، وينبغي أن تسعى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الاطراف الى تنسيق وتبسيط قواعدها وإجراءاتها لكي تستجيب استجابة كاملة قدر الإمكان للأوضاع والممارسات في البلدان المستفيدة ؛

(هـ) ينبغي أن يتلقى المنسقون المقيمون الدعم اللازم من منظومة الامم المتحدة والمانحين الاخرين والبلدان المضيفة ، للاضطلاع بوظائفهم ، بغية رفع كفاءة وفعالية الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة الى الحد الاقصى ، وفقا لاحتياجات البلدان المستفيدة وأولوياتها وأهدافها ؛

١٢ - تحث مجالس إدارة مؤسسات جهاز الامم المتحدة الإنمائي أن تعمل بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا والتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية القائمة ، عند الاقتضاء ، على تقديم دعم متزايد ، على سبيل الأولوية ، للبلدان الافريقية في مجال تنفيذ ومتابعة ورصد المواضيع ذات

Digitized by UNOG Library

الاولوية في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠[٢٥] ؛

١٤ - تحث مجالس إدارة مؤسسات جهاز الامم المتحدة الإنمائي على القيام ، على سبيل الاولوية ، بالتشديد على التنفيذ الكامل والسريع لبرنامج العمل الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا[٢٦] وتوصيات الاستعراض النصفي لتنفيذه[٢٧] ؛

ثالثا

البرمجة

١٥ - ترجو من المدير العام لإدارة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقوم ، بالتشاور مع مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الامم المتحدة الاخرى ، بتقدير القيود المحيطة باستخدام البرامج القطرية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وعملية البرمجة كإطار مرجعي للانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، ودراسة طبيعة ومجال وجدوى عملية أوسع وأكثر فعالية فيما يتعلق بتحسين اتساق العمل والتكامل الفعّال لشتى المدخلات القطاعية لمنظومة الامم المتحدة ، وتحديد منظمات وموارد المنح التي قد تأخذها هذه العملية في الاعتبار ؛ وتقديم تقرير عنها للاستعراض القادم الذي يجري كل ثلاث سنوات للانشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ١٩٨٩ ؛

---

(٢٥) القرار د إ - ٢/١٣ ، المرفق .

(٢٦) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، من ١ الى ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.82.I.8) ، الجزء الاول الفرع ألف .

(٢٧) القرار ٢٠٥/٤٠ ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

١٦ - ترحب بأنشطة البرمجة المشتركة والتعاونية التي يضطلع بهـا الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، بوصفها مساهمة قد يكون لهـا شأنها في تحسين الاتساق والتنسيق ، وترجو من المدير العام ، أن يقـوم ، بالتعاون مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الاعضاء في الفريق ، بإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طبيعة ومجال الانشطة المشتركة والتعاونية والتعليـق على إمكانية التبادل الاكثر انتظاما في المقر وفيما بين تلك المنظمات علـى أساس جدول أعمال أوسع ؛

١٧ - تكرر تأكيد الاهمية المعلّقة على إدماج المرأة في برامـج الامم المتحدة الإنمائية ، بوصفها مشتركة في عملية التنمية ومستفيدة منهـا ، على حد سواء ، وتدعو الوكالات الممولة والمنفذة الى تكثيف الجهود المبذولـة لزيادة مشاركة المرأة ، لا سيما من البلدان النامية ، وترجو من المديـر العام ، أن يقدم تقريرا عن هذه الجهود وعن إنشاء آليات لوضع معلومات خـط الاساس وقياس النتائج ، واضعا في اعتبارة متطلبات قرار المجلس الاقتصـادي والاجتماعي ٨٦/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ في هذا الصدد ؛

١٨ - تدعو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة التي تقـدم منح المساعدة من أجل التعاون التقني الى تقديم تقرير الى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي عن مضمون وطبيعة تعاونها مع البنك الدولي في الحاضر والمستقبـل ، بما في ذلك معايير اختيار البنك بوصفه الوكالة المنفذة ، وتوضح أيضـا ما إذا كانت اتفاقات المشاريع المتعلقة بالمشاريع التي يقوم البنك الدولـي بتنفيذها تختلف في طبيعتها عن المشاريع التي تنفذها وكالات الامم المتحـدة الاخرى ؛

١٩ - ترجو من المدير العام أن يدرس بصورة تفصيلية التدابيـر العاجلة التي يمكن اتخاذها لكفالة مزيد من المرونة والتبسيط والاتسـاق للإجراءات المتعلقة بوضع البرامج والمشاريع واعتمادها وتنفيذها ورصدهـا وتقييمها ، لتكييفها وفقا لاحتياجات وأولويات البلدان النامية ، وأن يقـدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين عن طريـق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

Digitized by UNOG Library

رابعا

التنظيم على الصعيد الميداني

٢٠ - ترى أن لا مركزية الانشطة التنفيذية على الصعيد الميداني ينبغي أن تؤدي ، في إطار مبادئ المساءلة المتبعة ، الى تشجيع المرونة والاستجابة الملائمتين لاحتياجات البلدان النامية وترجو من المدير العام لإدارة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يوفر معلومات عن التدابير التي تتخذها مؤسسات المنظومة في هذا الصدد ؛

٢١ - تحث الوكالات الممولة والمنفذة على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لكفالة أن تكون الخبرات فيما يتعلق بجميع عناصر دورة المشاريع ، ولا سيما تنفيذ المشاريع ، على أعلى مستوى من حيث النوعية وأن تقدم مدخلات المشاريع في الاوقات الملائمة ؛

٢٢ - تدعو الحكومات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة الى الاستفادة من خدمات المنسقين المقيمين ، على النحو المتوخى في قراري الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ و ١٧١/٤١ والتماس آراثهم لدى النظر في المشاريع التي تمولها أو تنفذها منظومة الامم المتحدة ؛

٢٣ - ترجو أيضا من المدير العام ، أن يقوم بالتشاور مع مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، بتقييم الموارد اللازمة للمنسقين المقيمين للاضطلاع بمسؤولياتهم المتزايدة ، مع مراعاة اختلاف الحالات الوطنية ؛

٢٤ - تدعو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة الى القيام على وجه السرعة باستعراض هياكل مكاتبها الميدانية وترشيدها من أجل تعزيز التعاون والاتساق والكفاءة عن طريق القيام ، في جملة أمور ، بزيادة المشاركة في المرافق والخدمات ، وفي هذا الصدد :

(أ) تعرب عن ضرورة أن يراعي ذلك الاستعراض مراعاة كاملة الحاجة الى قيام مؤسسات منظومة الامم المتحدة بتوفير مشورة تقنية جارية ، على الصعيد الميداني ، وفقا للاحتياجات التي تحددها البلدان النامية ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) وتؤكد على انه ينبغي تقديم هذه المشورة بطريقة متكاملة ومتعددة القطاعات بالصورة التي يتوخاها القرار ١٩٧/٣٢ ؛

(ج) وترجو من مجالس الإدارات أن تقدم تقارير عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ؛

(د) وترجو أيضا من المدير العام ، أن يقدم تقريرا دوريا الى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بشأن التطورات المتصلة بهيكل المكاتب الميدانية في منظومة الامم المتحدة ؛

٢٥ - تدعو لجنة التنسيق الإدارية الى استعراض الترتيب المشترك بين الوكالات بشأن المنسقين المقيمين بغية تمكينهم من القيام بدورهم القيادي وتأدية مهامهم على نحو أفضل ، وترجو من الامين العام أن يضع في هذا الصدد مقترحات محددة كي تنظر فيها اللجنة ، وأن يقدم تقريرا شفويا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٢٦ - ترجو من المدير العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الاستعراض الذي تضطلع به المنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لنمط مكاتبها الميدانية ، وتدعو المؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة الى المشاركة في هذه العملية ؛

خامسا

المشتريات وتنفيذ المشاريع

٢٧ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يتشاور مع البلدان المستفيدة والوكالات الممولة والمنفذة ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة وأن يقدم توصيات بشأن تدابير مبتكرة وعملية وفعّالة من أجل زيادة المشتريات من البلدان النامية زيادة كبيرة في إطار الانشطة التنفيذية التي تضطلع منظومة الامم المتحدة ، مع مراعاة ضرورة التنفيذ الكامل للترتيبات التفضيلية المتعلقة بهذه البلدان ، وتحقيق أقصى استفادة

Digitized by UNOG Library

ممكنة من المؤسسات والشركات الوطنية ؛ وكذلك إعطاء الاعتبار الواجب للمزايا الإقليمية المقارنة ، والالتزام بمبدأ العطاءات الدولية التنافسية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية ؛

٢٨ - ترى ، في هذا الصدد أن قاعدة البيانات التي يقوم على أساسها تقييم الاتجاهات السائدة في مجال المشتريات على نطاق المنظومة تحتاج الى تحسين كبير ، وترجو من المدير العام أن يضع ، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية في منظومة الامم المتحدة ، مقترحات من أجل توحيد الممارسات المتبعة داخل منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بتجميع المعلومات الخاصة بالمشتريات المتصلة بالانشطة التنفيذية وتقديم التقارير عنها ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمصادر توفير الخبراء والتدريب والخدمات والمعدات ؛

٢٩ - تؤكد انه يتعيّن أن تتاح لجميع البلدان فرص متكافئة وسبل وصول الى عملية المشتريات المتعلقة بالانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، وأن يتم عند الاقتضاء تسهيل تدفق المعلومات المتعلقة بفرص المشتريات ، بما في ذلك العطاءات الدولية التنافسية ، وبقدرات البلدان والعروض التي تقدمها ، وأن تتاح المعلومات لجميع البلدان المهتمة ، لان كل ذلك يسهل تحقيق الزيادة المرغوبة في المشتريات من جميع المصادر ، بما في ذلك البلدان المانحة المستفاد منها استفادة ناقصة ؛

٣٠ - ترجو من جميع المؤسسات المعنية في منظومة الامم المتحدة أن تقدم الدعم الكامل لانشطة وحدة خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات لتمكينها من توفير معلومات أكثر شمولا وموثوقية بشأن أنشطة المشتريات في منظومة الامم المتحدة ؛

٣١ - ترى انه يمكن تسخير القدرات التقنية لمنظومة الامم المتحدة في الميدان على نحو أكمل من أجل دعم أسلوب التنفيذ الحكومي للمشاريع ، وترجو من مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن ينظر في دورته الخامسة والثلاثين فيما يمكن أن يقدم الى الحكومات من دعم إضافي ، وفيما قد يلزم من مرونة إضافية من أجل تسهيل التنفيذ الحكومي للمشاريع ؛

Digitized by UNOG Library

٣٢ - ترجو من مؤسسات التمويل التابعة للامم المتحدة ، وخاصة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، عند اختيار الوكالات المنفذة التي يوصى بها الى الحكومات المستفيدة أن تتقيد بدقة بالمعايير والإجراءات الثابتة وذلك لضمان توفير الخبرة الفنية والدعم الملائم للمشاريع ، بما في ذلك الدعم التقني للوكالة المنفذة وإمكانية التعويل عليها ومحاسبتها ؛

٣٣ - تدعو مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يدرس أساليب تعزيز تنفيذ برامجه المشتركة بين البلدان ، وأن يراعي مراعاة تامة المهارات والقدرات التقنية الحالية داخل منظومة الامم المتحدة وسائر المؤسسات والهيئات المناسبة ، وأن يراعي كذلك الخصائص المختلفة لكل منطقة ؛

٣٤ - تدعو مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، نظرا لانتهاء الترتيبات الحالية المتعلقة بتكاليف دعم المشاريع في عام ١٩٩١ ، الى أن يبدأ النظر في ترتيبات لاحقة تستهدف ضمان تحسين نوعية المشاريع وزيادة الحد الاقصى لفعالية التكاليف تحقيقا لجملة أمور منها ، ضمان الاستفادة الكاملة من القدرات التقنية والإدارية في جميع مراحل دورة المشاريع ؛

٣٥ - ترجو من برنامج الامم المتحدة الإنمائي تزويد مكاتبه الميدانية بمعلومات عن البرامج التي تعزز أو تيسر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتي تقدمها بلدان نامية شتى ؛

* * *

٣٦ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

١٤ - توصي اللجنة الثانية أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي :

Digitized by UNOG Library

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

تحيط الجمعية العامة علما بالوثائق التالية :

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية" (JIU/REP/86/10) وتعليقات الامين العام عليه[٢٨] ؛

(ب) تقرير الامين العام عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية[٢٩] ؛

(ج) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (JIU/REP/87/1)[٣٠] ؛

(د) تقرير الامين العام عن أنشطة الامم المتحدة في مجال التعاون التقني[٣١] ؛

(هـ) مذكرة من الامين العام ليحيل بها تقرير مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة : صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة[٣٢] .

- - - - -

(٢٨) A/42/110 و Add.1 .

(٢٩) A/42/275-E/1987/76 .

(٣٠) A/42/305 .

(٣١) DP/1987/45 و Add.1 .

(٣٢) A/42/597/Rev.1 .

Digitized by UNOG Library